نحو إصلاح حقيقي للتربية في لبنان

ابراهيم هلّون & وسيم الزبير

كانون الثاني ٢٠١٩

Toward authentic reform of education in Lebanon

A working white paper

Ibrahim A. Halloun

December 2018

H Institute

Culture of Excellence

P. O. Box 2882; Jounieh, Lebanon
4727 E. Bell Rd, Suite 45-332; Phoenix, AZ 85032, USA
Email: halloun@halloun.net & halloun@hinstitute.org
Web: www.halloun.net & www.hinstitute.org

نحو إصلاح حقيقي للتربية في لبنان

مع حلول القرن الحادي والعشرين، بدأت التغيّرات والتحدّيات غير المسبوقة تواجهنا باستمرار في سوق العمل وفي مختلف جوانب الحياة اليوميّة، على المستويين المحلّي والعالمي. لتنامي المعلومات والتكنولوجيا الدور الأكبر في بروز هذا الواقع وفي اتساع الهوّة بين الأمم والمجتمعات والأفراد على جميع المستويات الانسانيّة والإنمائيّة إلى حدّ بات يُهدّد حقوق الإنسان التي طالما ناضلت الشعوب من أجلها وكرّستها الشرع الدوليّة ذات الصلة. في مواجهة هذا الواقع، تحتلّ التربية النظاميّة – بما تشمله من تعلّم وتعليم ومنظومات ملائمة لنمو كلّ انسان– موقعاً أساسياً بحسب الوكالات الدوليّة المعنيّة التي تؤكد، كما هو الحال في إعلان إنشيون[1] لعام ٢٠١٥، أن "التربية والتعليم صالح عام وحقّ أساسي من حقوق الإنسان، وأساس يُستند إليه لضمان إنفاذ الحقوق الأخرى"، لا سيما لتحقيق "السلام، والتسامح، وتحقيق الذات والازدهار البشري، والتنمية المستدامة".

لا يمكن للتربية التقليديّة السائدة في لبنان وغيره من الدول أن تؤدّي هذا الدور. فهي تخضع لفلسفة تعود للقرن التاسع عشر، وتُمارَس في أطرٍ قديمة وظروف غير مواتية، مما يؤدي إلى شوائب في التعليم وضعف في التعلّم. لطالما أعاقت خرافات أو أوهام بيداغوجيّة وتنظيميّة وأسس غير راسخة عمل التربية التقليديّة. من بين المغالطات التربوية التي تدحضها الأبحاث في علوم الادراك، وخصوصًا علم الأعصاب، حول عمل العقل البشري والدماغ ونموّهما[2] ما يلي:

- عقل التلميذ(ة) أو الطالب(ة)* هو عبارة عن إناء فارغ يمكن ملؤه بالمعرفة المعلّبة؛
- يتعلّم الطلاب من خلال الاستماع بهدوء إلى المعلّم؛
- لا يمكن أن يشمل التعليم عواطف الطلاب وميولهم لأنّه لا يؤثّر فيها؛
- يوفّر الاختبار أو الامتحان تقييمًا أميناً وموثوقًا به لمعارف الطلاب ويحثّهم على التعلّم المجدي.

ومن بين المغالطات التنظيميّة التي دحضتها الدراسات الدوليّة المقارنة للنظم والمؤسّسات التربويّة[3]، والتي تسود خصوصاً في لبنان، نذكر ما يلي:

- تضمَن السلطة المركزيّة الإدارة الفعّالة للتربية؛
- يضمن المعلّمون ومديرو المدارس تحقيق نواتج تعلّم عالية الجودة عندما يتبعون تعليمات السلطة المركزيّة بكلّ حذافيرها؛
- لا علاقة لجودة انتاجيّة المعلّم والتعليم بالسلطة المتاحة للمعلّم وبما يتقاضاه من راتب وتعويضات؛
- تضمن الامتحانات الرسميّة التي تعدّها سلطة مركزيّة جودة التعلّم والتعليم.

---

* تشير كلمة "طالب" في ما يلي إلى أيّ "تلميذ" في مراحل التعليم قبل الجامعي أو "طالب" جامعي دون تمييز إلّا حيث تدعو الحاجة.

1. UNESCO. (2016). *Education 2030. Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4. Towards inclusive and quality education and lifelong learning for all*. Hamburg, Germany: UNESCO UIL document ED-2016/WS/28. [p. 7].
2. See, for example, Halloun. I. A. (2017). *Mind, Brain, and Education: A Systemic Perspective*. Working paper. Jounieh, LB: H Institute. This and related pedagogy and policy papers are available at: *www.halloun.net.*
3. See, for example, Mourshed, M., Chijioke, C., & Barber, M. (2010). *How the world's most improved school systems keep getting better*. New York, NY: McKinsey & Company.

© 2018/19 Halloun et al. – H Institute

أسفرت الأسس التقليديّة الواهية عن العديد من المفاهيم الخاطئة، وحكمت تطبيق هذه المفاهيم، بما في ذلك نموذج ٢-٤-٦ البائد الذي لا تزال تتمسّك به الغالبية الساحقة من المعلّمين وغيرهم من العاملين في الحقل التربوي. وفقًا لهذا النموذج، يمكن تعليب المعرفة الحقيقيّة بين دفّتي الكتاب المدرسي الاثنتين، ليتمّ تفريغها وتسليمها للطلاب من خلال المحاضرة والعروض التوضيحيّة وهم يجلسون بهدوء بين جدران الصفّ الأربعة، وذلك خلال ست حصص دراسيّة (أو أكثر) في اليوم الواحد، وفي إطار مناهج موضوعة وفق مقاس واحد يناسب الجميع. وغالباً ما يترافق هذا النموذج مع ممارسات خاطئة ومضرّة مثل تعليم الطلاب لمجرّد تحضيرهم للامتحانات المدرسيّة أو الرسميّة أو غيرها من الاختبارات. وبالتالي لا يمكن لهذا النموذج إلّا أن يدفع بالطلاب إلى حفظ المواد الدراسيّة عن ظهر قلب، دون فهم، في الذاكرة القصيرة الأمد، وليس إلى بناء مجدي للمعرفة في الذاكرة الطويلة الأمد، وخصوصاً ليس إلى تنمية المهارات والميول الضروريّة للنجاح في القرن الحادي والعشرين.

ربما كان الوهم الأكثر ضرراً في لبنان يتمثّل في الاعتقاد أنّ نظامنا التربوي هو من أفضل النظم في العالم. فلطالما تباهى المروّجون لهذا الاعتقاد الواهم والمؤمنون به بنجاح الطلاب اللبنانيّين الذين يتابعون دراستهم الجامعيّة في الخارج، وخصوصاً العليا منها. يبدو أن هؤلاء الأشخاص المخدوعين و / أو الخادعين ينسون أنّ الطلاب المعنيّين ينجحون ويتفوّقون ليس بسبب ما حصّلوه من معارف في لبنان، ولكن، وفي المقام الأوّل، بسبب صلابة حوافزهم وتصميمهم على تحصيل تعليم أفضل وفرص عمل أوفر في الخارج، وبالتالي، بسبب الجهود الفائقة التي يبذلونها في الخارج من أجل تخصّصهم، وخصوصاً لتعويض ما فاتهم من تعلّم في لبنان. كما يبدو أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم يتجاهلون أو يغضّون الطرف عن الأبحاث والدراسات المقارنة العالميّة التي تظهر أننا متخلّفون وراء معظم دول العالم في ما يتعلق بفهم الطالب المجدي لما يُفترض أن تغطّيه مناهجنا التربويّة[4].

لقد حالت المغالطات التي تحكم نظامنا التربوي دون تحقيق رسالته المفترضة، ولن تسمح له بالتأكيد "ضمان التعليم الجيّد و المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع" كما هو محدّد في الهدف الرابع من خطّة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة[5]. هناك حاجة ماسّة للإصلاح الشامل للتربية في لبنان لتحقيق التنمية واستدامتها بما يتوافق مع الواقع الجديد للقرن الواحد والعشرين. يبدأ الإصلاح المطلوب بالتخلّص من المغالطات التربويّة والتنظيميّة التقليديّة، وما ينتج عنها من مفاهيم متعلّقة بالنظام التربوي، والبيداغوجيا، والمناهج التربويّة، والمدرسة، والطالب(ة)، والمعلّم(ة)، والمدير(ة)، والسلطة التربويّة، وغيرها من الكيانات المتعلّقة بالتربية. بالتالي، لا بدّ من وضع أسسٍ ومبادئ ومفاهيم وهيكليّات ومنهجيّات تربويّة بديلة موثوق بها ومرتبطة بالواقع اللبناني والعالمي، وذلك بالتنسيق بين جميع المعنيّين بالشأن التربوي.

تهدف هذه الوثيقة إلى التماس النقاش مع المعنيّين وتركيزه حول الإصلاح التربوي الذي نحن بأمسّ الحاجة إليه لتتمكّن أجيالنا الشابة أن تنعم بحياة كريمة وأن تسهم في جعل وطننا وكوكبنا باستمرار أماكن أفضل للحياة. كما تهدف في نهاية المطاف إلى مساعدة صانعي السياسات وأصحاب القرار على استحداث وتحقيق أسس ومفاهيم تربويّة بديلة تلائم القرن الحادي والعشرين، وعلى وضع استراتيجيّات وخطط طويلة الأمد للإصلاح الحقيقي للتربية. تأتي هذه الوثيقة لتكمّل مقالتين سابقتين تطرّقنا فيهما إلى الحاجة الملحّة إلى إعادة النظر في الشهادات الرسميّة

4. See, for example, OECD. (2016). *PISA 2015 Results (5 Volumes).* Paris, France: OECD Publishing.
5. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. UN Resolution A/RES/70/1. [p. 14].

المنوحة فقط على أساس مجموعة واحدة من الامتحانات النهائيّة[6]. وهي تعتمد على الإعلانات الدوليّة مثل برنامج الأمم المتحدة ٢٠٣٠[5] وما يتصل به من اعلانات وبرامج عمل كتلك الصادرة عن اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[7]، كما تعتمد على التقارير الدوليّة المقارنة المشهود لها، كتقرير ماكينزي لعام ٢٠١٠ حول كيفيّة مواصلة النُظم المدرسيّة الأكثر تقدماً في العالم لتطوّرها المستمر[3].

تقدّم الوثيقة بعض الأسس وتوصي باتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحيّة حول سبعة جوانب رئيسيّة يُفترض أن تعمل من أجلها التربية النظاميّة (المشار إليها بكلمة "التربية" في ما يلي) أو تتلاءم معها، وهي: المساواة والجودة، التعلّ م مدى الحياة، المواطنة العالميّ ة، العقل البشري والدماغ، التكنولوجيا، المهنة، والنظاميّة (أي فلسفة النظام). يبدأ عرض كل جانب بطرح أساسٍ عام يتمّ تفصيله في مجموعة من خمس فقرات. تقدّم الفقرة الأولى منها مسلّمات أو حقائق مثبتة تُستمَدّ منها الفقرات الأربع التالية. وينتهي العرض بمجموعة أخرى من خمس فقرات توصي ببعض التدابير العمليّة للإصلاح الحقيقي للتربية. لا تتّصف الجوانب السبعة أو أسسها أو توصياتها بالحصريّة أو الشموليّة. فقد تمّ اختيارها لكونها، بحسب ما نراه، الأكثر أهميّة وإلحاحاً في هذه المرحلة. وهي تُعرض على أمل المساهمة ببعض اللبَنات البنّاءة في الرحلة الطويلة للإصلاح المنشود.

يجب ألّا تكون التربية سلعة قابلة للتسويق، بل صالحاً عامّاً عالي الجودة يتمّ استثماره بإنصاف وحكمة وسخاء في جميع الأشخاص الذين هم في سنّ الدراسة، باعتبارهم أهم الأصول الوطنيّة، وذلك ليحقّق كلّ انسان ذاته ورفاهيته ولتتحقّق التنمية المهمّة والمستدامة على المستويين المحلّي والوطني.

6. Halloun. I. A. (2016). *Upholding our conventional exit exams is a crime against students and society*. Jounieh, LB: H Institute. التمسّك بالامتحانات الرسميّة التقليديّة جريمة بحقّ الطلبة والمجتمع
Halloun. I. A. (2016). *Premises for authentic diplomas in the context of reformed curricula and educational systems*. Jounieh, LB: H Institute. مرتكزات أساسيّة لشهادات مصداقة في إطار مناهج ونظم تربويّة متطوّرة
Both papers, and more, are available at: *www.halloun.net* & *www.hinstitute.org/Site/blogs.*

7. See, for example:
OECD Directorate of Education and Skills. (2018). *The Future of Education and Skills. Education 2030*. Paris, France: OECD Publishing.
OECD. (2016). *Trends Shaping Education 2016*. Paris, France: OECD Publishing.
Schleicher, A. (2015). *Schools for the 21st-Century Learners: Strong Leaders, Confident Teachers, Innovative Approaches.* International Summit on the Teaching Profession. Paris, France: OECD Publishing.
UNESCO. (2015). *World Education Forum 2015 Final Report.* Paris, France: UNESCO.
UNESCO. (2014). *UNESCO Roadmap for Implementing the Global Action Programme on Education for Sustainable Development*. Paris, France: UNESCO.

١. تربية عالية الجودة للجميع، والجميع من أجل تربية عالية الجودة

يجب أن يحصل جميع الأشخاص الذين هم في سنّ الدراسة، من الحضانة وحتّى الجامعة، على تربية عالية الجودة تمكّنهم من تطوير إمكاناتهم بالكامل ومن العيش حياة كريمة وناجحة؛ ويجب أن يسهم جميع المنتجين، أفراداً وهيئات، في هذا الاستثمار الوطني.

١-١ التربية – وليس مجرّد "التعليم" – حقّ لكلّ إنسان وفقاً للدستور اللبناني والعديد من الشرائع والمعاهدات والقرارات والإعلانات الدوليّة التي يلتزم بها لبنان بشكلٍ أو بآخر.

١-٢ يجب أن تُعنى التربية بالإنسان الفرد ككلّ، وتمكّنه ليس فقط من اجتياز الامتحانات المدرسيّة والوطنيّة-الرسميّة وغيرها من الاختبارات والامتحانات، بل من تطوير إمكاناته العقليّة والبدنيّة من أجل رفاهيته الخاصّة ورفاهية الآخرين، ومن أجل إعداده للعيش حياة رغيدة.

١-٣ يجب أن يحصل كلّ شخص في سنّ الدراسة على "تربية" عالية الجودة في كلّ مراحل التعليم، وأن يبني معرفة مجدية ومثمرة، ويكوّن مهارات عقليّة وحسّيّة، وميول، وجوانب أو سمات أخرى مستدامة تشكّل ملمحاً عقلياً وبدنياً خاصّاً بهذا الشخص يلبّي طموحاته ويُلائم متطلبات القرن الحادي والعشرين.

١-٤ يجب أن يكون كل طالب قادراً على الحصول على تربية عالية الجودة بغضّ النظر عن امكاناته الماديّة أو أي عامل آخر، سواء كان ذلك عاملاً عقلياً أو مادياً أو ديموغرافياً (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجنسيّة، والجنس، والعرق، والخلفيّة الأثنيّة والاجتماعيّة).

١-٥ يجب ألّا تكون التربية سلعة قابلة للتسويق، بل صالحاً عامّاً يشترك بملكيّته جميع المواطنين، واستثماراً هامّاً في الكرامة والعزّة والقوّة الوطنيّة، وفي الثروة والرفاه، والنمو والتنمية في جميع القطاعات، وخصوصاً القطاعات الإنتاجيّة.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

١-٦ تحديد السمات الرئيسيّة والمشتركة بين ملامح الأشخاص، والتي يجب أن تكون الهدف المحوريّ للتربية، من الحضانة وحتى الجامعة (بما في ذلك أيّ مؤسسة تربويّة عليا)، ومراجعة هذه السمات باستمرار، مع التركيز على السمات التوليديّة الضروريّة للنجاح والتفوّق والرفاهية الشخصيّة والجماعيّة، مثل العقل المتقدّم باستمرار، والعادات المنتجة، والمعرفة المعمّقة، والسلوك المبدئي في جميع جوانب الحياة، والتي تشكّل سمات ما نسمّيه "ملامح الـ ٤م" (4P profiles)[2].

١-٧ إرساء معايير وطنيّة لجودة التربية وتطبيقها بشكل حازم في جميع جوانب التعليم ومستوياته حتى يتمكّن كلّ طالب وطالبة من تطوير إمكاناتهم بالكامل من خلال ملامح الـ ٤م.

١-٨ تخطّي ثنائيّة المدرسة الرسميّة والمدرسة الخاصّة لصالح مفهوم جديد لـ "مدرسة عالميّة" من شأنه أن يجمع بين قطاعي التعليم في شراكة عادلة، ويجعل المساواة مرادفة للجودة في التربية.

١-٩ تخطّي ثنائيّة التعليم العام والتعليم المهني في المراحل المدرسيّة الممتدّة من الحضانة وحتى نهاية التعليم الثانوي لصالح مفهوم جديد لـ "التعليم العالميّ" أو الشامل والمتكامل، لا بل "التربية العالميّة" التي تمكّن جميع التلامذة من تنمية ملامح تلائم سوق العمل في القرن الحادي والعشرين والتنمية المستدامة على المستويين المحلّي والوطني.

١-١٠ تخطّي المنظومات الحكوميّة والخاصّة القائمة حالياً لدعم الأقساط المدرسيّة لصالح منظومة وطنيّة لتمويل عادل ومثمر لجميع المؤسّسات التربويّة، وذلك ضمن نظام مالي ضريبي يتمّ تطويره من أجل تأمين التربية بجودة عالية للجميع وتحويلها إلى صالحٍ عامّ حقيقي، ومن أجل توفير حوافز للتمويل المهمّ للبحوث والتطوير والابتكار في الحقل التربوي.

٢. تربية أساسيّة للتعلّم وتطوير الملمح مدى الحياة

يجب أن تركّز التربية على سمات الملمح التي تمكّن كلّ انسان من التعلّم مدى الحياة لتلبية الاحتياجات والتحدّيات التي تستجدّ في عالمنا المتغيّر بسرعة.

٢-١ إن الدماغ البشري مرن وقادر على التعلّم والتطوّر في جميع الأعمار، ونحن نعيش في عالم سريع التغيّر، مما يحتّم أن يُتاح لكل شخص لديه الرغبة في التعلّم أن يتعلّم أيّ أمر يريده ويحتاج إليه في أيّ وقت كان، وبالتالي أن يطوّر ملمحه الشخصي باستمرار ويتكيّف مع التغيّرات المحليّة والعالميّة.

٢-٢ يجب أن يكمن الهدف الأساسي للتربية، من الحضانة وحتّى الجامعة، في مساعدة كلّ طالبة وطالب على تعلّم "كيف" يمكنهم تعلّم كلّ ما يصبون إليه في مرحلة تربويّة معيّنة، وبالتالي على تنمية عادات تعلّم فعّالة وتوليديّة يمكن أن تتكيّف في نهاية المطاف مع الحاجات الشخصيّة والمهنيّة والجماعيّة التي قد تنشأ في الحياة اليوميّة ومكان العمل.

٢-٣ يجب أن تتضمّن عادات التعلّم التي تعمل التربية من أجلها في جميع مراحل التعليم، لا سيّما من الروضة وحتى نهاية التعليم الثانوي، على المهارات الضروريّة لتحديد ما يجب تعلّمه لتلبية ما قد يبرز من احتياجات وتحدّيات فرديّة وجماعيّة، كما وعلى الميول والمهارات الضروريّة للتفاعل المثمر مع الآخرين ومع مختلف وسائل الإعلام والتواصل وغيرها من موارد المعرفة، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي المتمثّل بالتطوير المستمرّ للملمح مدى الحياة.

٢-٤ يجب أن تركّز التربية في جميع مراحل التعليم، لا سيّما من الروضة وحتى نهاية التعليم الثانوي، على السمات التوليديّة والمنتجة في ملمح كلّ تلميذ(ة)، وبالتالي أن توازن في التغطية بين مدى المجالات الأكاديمية والحقول المعرفيّة وعمقها، وتركّز على المعارف الأساسيّة والمجدية للغاية وفقًا لشعار "أقلّ يعني أكثر".

٢-٥ يجب تأمين الانتقال السلس من مستوى تعليميّ معيّن إلى مستوى أعلى، وخصوصاً من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي (تخصّصات جامعيّة وتقنيّة ومهنيّة عالية)، من أجل تعزيز عادات التعلّم المستدامة في هذه المراحل من الحياة وما بعدها.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٢-٦ جعل تطوير السمات المعقولة للملمح ، بما في ذلك تطوير عادات التعلّم التوليديّة، الهدف الرئيسي للتربية في جميع مراحل التعليم، لا سيّما من الروضة وحتى نهاية التعليم الثانوي، والتركيز لهذه الغاية على الأساسيّات الأكاديميّة التي تلبّي واقع الحياة اليوميّة وحاجات سوق العمل.

٢-٧ التركيز في سمات الملمح على أنماط التفوّق التي تتقاطع عندها المهن المختلفة، وفي الأساسيّات الأكاديميّة، على ما هو ضروريّ للحياة ويساعد على الالتقاء والتقارب والتكامل بين الحقول المعرفيّة المختلفة.

٢-٨ وضع الطلاب في بيئات تعلّم مواتية ومحفّزة تجعلهم في مركز التحكّم بحياتهم المدرسيّة، بدلاً من تخويفهم وتنفيرهم عبر ممارسات عقيمة ومعيقة كفرض العقوبات والأعمال الاستبدادية والمنافسة الضروسة بين الطلاب على احتلال مرتبات عليا.

٢-٩ الاعتماد على "التقييم" كوسيلة للتعلّم المجدي والمنتج والمستدام، بدلاً من "اختبار" مدى التعلّم عن ظهر قلب لهدفٍ مزدوج محدود وعقيم يتمثّل بتحديد مرتبات الطلاب وإعدادهم لاجتياز امتحانات معيّنة.

٢-١٠ حَمْل الطلاب في جميع مراحل التعليم على تقدير أهميّة اعتماد معايير إنجاز عالية وعلى تطبيقها باقتناع من أجل تحقيق الرضا الشخصي وليس فقط من أجل تلبية وبلوغ توقّعات الآخرين ومتطلباتهم ومعاييرهم.

يجب تخطّي ثنائيّة المدرسة الرسميّة والمدرسة الخاصّة لصالح المدرسة العالميّة، وثنائيّة التعليم العام والتعليم المهني لصالح التربية العالميّة أو الشاملة، والمناهج الموضوعة وفق مقاس واحد يناسب الجميع لصالح مناهج نظاميّة وديناميكيّة تؤمّن الترابط بين مواد دراسيّة مختلفة وتمكّن كلّ تلميذ(ة) وطالب(ة) من التعلّم مدى الحياة في عالم سريع التغيّر.

٣. تربية للمواطَنة العالميّة

يجب أن تصبو التربية إلى تنشئة مواطنين مصقولين ومبدعين ومبتكرين، تحرّكهم القيم السامية، وتحثّهم على الاهتمام بفاعليّة بالقضايا والمشكلات المحليّة والعالميّة.

٣-١ لا يمكن للأشخاص والأمم العيش والازدهار بشكل مستقلّ عن بعضهم البعض، وقد تحوّل عالمنا بشكل مطّرد إلى نظامٍ بيئيّ شاملٍ حيث لا يقتصر تأثير الأفراد والمجموعات على الأشخاص الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ولا ينحصر ضمن حدود ثابتة.

٣-٢ يجب أن تمكّن التربية الطلاب من تقدير القيم والأخلاق المشهود لها، والعمل بها، ومن التفاعل بشكل بنّاء مع محيطهم، وتحقيق الرفاهية للذات وللآخرين في مناخات سلميّة وجامعة.

٣-٣ يجب أن تمكّن التربية الطلاب من تقبّل التنوّع وتعزيزه بشكل سلميّ داخل المجتمعات وما بينها، مع التمسّك بهويّتهم وثقافتهم وتراثهم والعمل على ديمومتها وتطويرها.

٣-٤ يجب أن تمكّن التربية الطلاب من التعاطف مع القضايا الانسانيّة والبيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها من القضايا والمشكلات المحليّة والعالميّة، والتمتّع بروح المسؤوليّة حيال ايجاد الحلول الملائمة لها.

٣-٥ يجب أن تمكّن التربية الطلاب من التقييم بفكرٍ ناقد للأفكار الرائجة والإنجازات التي يشيد بها الغير، ومن تقدير الإبداع والابتكار والسعي وراءهما في التعامل مع القضايا الخاصّة والعامّة.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٣-٦ ترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار في جميع المراحل الدراسيّة ووضع نظام مكافآت متنوّع وعادل للمعلّمين ومديري المدارس والتلامذة.

٣-٧ إشراك الطلاب في مختلف المقرّرات وعلى جميع المستويات في مناقشات وأنشطة قائمة على تعزيز القيم وتهدف لمساعدتهم على التطوّر والعيش وفق نظام قيم سليم له مؤشرات أداء ومعايير حكم واضحة حول مختلف الأمور ، بما في ذلك التطورات العلميّة والتكنولوجيّة.

٣-٨ إشراك الطلاب في العمل الجماعي في جميع المقرّرات وعلى جميع المستويات لترسيخ روح الفريق الواحد كطبيعة ثانية عندهم وتحفيزهم على رعاية بعضهم البعض بدلاً من التنافس، وعلى السعي للنجاح والتفوّق بشكل جماعيّ وليس على حساب الآخرين.

٣-٩ حمل المعلّمين والمدارس، كما الجامعات، والمنظّمات المهنيّة على مدّ قنوات التواصل والتعاون فيما بينهم، وإنشاء منصّات مناسبة للتلامذة والمعلّمين من مختلف المدارس والمجتمعات المحليّة للتعاون في مشاريع ذات اهتمام مشترك وترسيخ عادة التفاعل البناء مع الآخرين.

٣-١٠ إرساء معايير تربويّة تتضمّن نظام قيم يتجاوز الفروقات الأثنيّة والدينيّة والحدود الجغرافيّة والثقافيّة بين المجتمعات والأمم، وتسمح للطلاب من جميع المراحل الدراسيّة بالتفاعل والتنقّل الاجتماعيّ والتربويّ السلس عبر المجتمعات والأمم.

٤. تربية مرتكزة على واقع العقل والدماغ

يجب أن تتكيّف التربية مع العقل البشري والدماغ بحسب ما يتبيّن من علوم الأعصاب والادراك، وذلك من أجل تحقيق التعلّم المجدي والمنتج والمستدام.

٤-١ التعلّم، وتطوّر الملمح الذي ينتج عنه، هو في المقام الأوّل عمليّات إدراكيّ ة للعقل البشري (أفكار واعية) تُفعِّل وتُغيّر أجزاء مختلفة من الدماغ (شبكات عصبيّة)، وتعتمد فاعليّة هذه العمليّات واستدامة نواتجها في الذاكرة الطويلة الأمد على مدى احترامها للواقع الطبيعي لعمل ونموّ العقل البشري والدماغ واستفادتها من هذا الواقع.

٤-٢ يجب ألّا يحكم التربية، لا سيّما تصميم المناهج الدراسيّة وتطبيقها وصقلها، معتقدات رائجة غير مثبَتة، بل، وفي المقام الأوّل، أطر مرجعيّة بيداغوجيّة ترتكز على واقع العقل البشري والدماغ، أي أطر ذات مرتكزات ومبادئ وقواعد مستمدّة من أبحاث موثوق بها في علوم الادراك، وخصوصاً علم الأعصاب حول الاحساس والتصوّر المفهومي وبناء الذاكرة واستدامتها وكيفيّة استرجاعها، وكذلك حول إمكانات الطلاب في هذه النواحي في كلّ مرحلة دراسيّة، وحول إدارة التعلّم وضبط انفعالات الطلاب وانتباههم، وغيرها من جوانب التعلّم والتعليم.

٤-٣ يجب أن ترعى التربية الأبعاد الأربعة للعقل البشري وللدماغ بشكل متساوٍ من أجل تعزيز التعلّم المجدي والمنتج والمستدام، وهي البعد المعرفي للمفاهيم، والبعد الفكري لمهارات التفكير، والبعد الحسّ-حركي للمهارات البدنيّة، والبعد الوجداني للعواطف والانفعالات والميول.

٤-٤ يجب أن تمكّن التربية الطلاب من الإحاطة بكيفيّة عمل الدماغ وتطوّره، ومن إدارة مختلف أجزاء الدماغ بشكل فعّال وفاعل، وخصوصاً الأجزاء التي تتعامل مع الضوابط وراء الادراكيّة ومع تكوين الذاكرة واستدامتها واسترجاعها واستخدام محتوياتها.

٤-٥ يجب أن تحكُم اعداد المعلّمات والمعلّمين أطر مرجعيّة بيداغوجيّة مرتكزة على واقع العقل البشري والدماغ كالتي تحكم تعليم الطلاب لتأمين فعاليّة الاعداد واستدامة نواتجه، وبشكل خاص للمحافظة على التماسك والتناسق ضمن كلّ من الاعداد والتعليم المذكورَين، وبينهما، على جميع المستويات وفي جميع المراحل.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٤-٦ إرساء آليّات ضبط وبرامج للتنمية المهنيّة المستمرّة تسمح لجميع العاملين في الحقل التربوي، من صانعي السياسات إلى المعلّمين ومؤلفي الكتب المدرسيّة، بالاستفادة الكاملة من البحوث في علوم الأعصاب والادراك التي تفيدنا عن التعلّم المجدي والمنتج والمستدام في كلّ من الأعمار والمراحل الدراسيّة وعن الممارسات التعليميّة الفعّالة ذات الصلة.

٤-٧ وضع أطر مرجعيّة بيداغوجيّة وتطبيقها بشكل منهجيّ بما يتّفق مع عمل العقل البشري والدماغ ونموّهما من أجل ضبط التربية بشكل منتظم في جميع مراحل التعليم، بما في ذلك الاعداد قبل الخدمة للمعلّمين وجميع العاملين في الحقل التربوي وتنميتهم المهنيّة المستمرّة أثناء الخدمة.

٤-٨ وضع مناهج ديناميكيّة تتضمّن برامج دراسيّة تتناسب مع إمكانات الطلاب وتعزّز تنمية ادراكيّة (معرفيّة، فكريّة، وجدانيّة) وحسّ-حركيّة معقولة لكلّ طالب(ة) في كل مستوى من مستويات التعلّم.

٤-٩ الحرص على أن تتضمّن المناهج المطوّرة ارشادات وآليّات واضحة تمكّن الطلاب والمعلّمين من تصميم بيئات تعلّم تجرباتيّة تستثمر الفروقات الادراكيّة والحس-حركيّة بين الطلاب، وتوفّر مناخات غير ضاغطة تحفّز على التعلّم وتَحول دون بروز التوتّر والقلق والخوف والعزلة وغيرها من الانفعالات السلبيّة.

٤-١٠ الحرص على أن تتضمّن جميع الموارد التربويّة لأي مستوى تعليميّ كان (كتب مدرسيّة، وسائط رقميّة، معدّات، إلخ) مبادئ توجيهيّة واضحة للطلاب والمعلّمين حول كيفيّة مساعدة الطلاب على الاستفادة الكاملة من إمكاناتهم الادراكيّة والحس-حركيّة وتجنّب الممارسات الناجمة عن المغالطات البيداغوجيّة التقليديّة السائدة.

يجب على جميع المعنيّين بالشأن التربوي التخلّص من الأسس الأسطورية التي تعود للقرن التاسع عشر والتي عفا عليها الزمن لصالح أطر مرجعيّة بيداغوجيّة نظاميّة تتزاوج مع التكنولوجيا الفاعلة وترسي مرتكزات ومبادئ وقواعد للتعلّم التجرباتي توائم واقع العقل والدماغ من أجل تمكين التلامذة والطلاب من تنمية ملامح تلائم القرن الحادي والعشرين.

٥. التزاوج والتكامل بين البيداغوجيا والتكنولوجيا

يجب أن تؤمّن التربية التكيّف والتكامل بحكمة وفاعليّة بين التكنولوجيا والأطر المرجعيّة البيداغوجيّة في سبيل التعلّم المجدي بدل أن تتبنّى التكنولوجيا المتاحة كما هي كوسيلة مضافة لمجرّد تسهيل مهمّة التعليم.

٥-١ تُعَدّ التكنولوجيا، وخصوصًا تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الإلكترونيّة ا لمحمولة، جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليوميّة، لكنّها ما زالت تفتقد الفاعليّة المرجوّة في التربية.

٥-٢ يجب أن تستفيد تكنولوجيا التربية من تكنولوجيا الترفيه وخصوصاً تكنولوجيا الألعاب لجهة التوافق مع كيفيّة عمل العقل البشري والدماغ ونموّهما، وخصوصاً من أجل تأمين استدامة اهتمام الطلاب وانتباههم، وإشراكهم بشكل مجدي ومنتج في عمليّة التعلّم.

٥-٣ يجب عدم اعتماد التكنولوجيا ضمن الأطر المرجعيّة البيداغوجيّة التقليديّة (أو حتى تكييفها مع هذه الأطر)، بما في ذلك تلك التي تدّعي أنها تتمحور حول الطالب(ة) وتعزّ ز أشكال مختلفة من التعلّم النشط أو التفاعلي، لأنّه من المرجّح الّا يحثّ ذلك الطلاب على التعلّم المجدي أو يسهم في تحقيق هكذا تعلّم.

٥-٤ يجب أن تتضمّن الأطر المرجعيّة البيداغوجيّة الخاصّة بصياغة المناهج التربويّة وتطبيقها وتطويرها المستمرّ مرتكزات ومبادئ وقواعد إجرائيّة مرتبطة بالتكنولوجيا بما يؤمّن التكامل بينهما والمواءمة لواقع العقل البشري والدماغ، ويجب تصميم الوسائل التكنولوجيّة وفقاً لهذه الأطر ولخدمة الأغراض الادراكيّة والحس-حركيّة المحدّدة في المناهج، واختبارها واثبات فعاليّتها بشكل مناسب قبل اعتمادها وتعميمها في المرافق التربويّة.

٥-٥ يجب ألا تفرض تكنولوجيا التربية متطلّبات إدراكيّة أو لوجستيّة أو ماليّة أو غيرها من المتطلّبات التي قد لا يستطيع الطلاب والمعلّمون وأولياء الأمور وغيرهم من المعنيّين تحمّل أعبائها.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٥-٦ إرساء أطر مرجعيّة بيداغوجيّة تتكامل مع التكنولوجيا ومع واقع العقل البشري والدماغ، من أجل ضبط جميع جوانب المناهج التربويّة، بما في ذلك تصميم واختيار أجهزة وبرامج تكنولوجيّة ملائمة لهذه المناهج واستخدامها بشكل حكيم ومثمر.

٥-٧ الاستفادة من أفضل التطبيقات ذات الصلة في تكنولوجيا الألعاب عند تصميم تكنولوجيا التربية، واتباع قواعد البحث العلمي والتربوي الدقيقة للتحقق من صحّة هذه التكنولوجيا وصلاحيّتها للأغراض المحدّدة في الأطر والمناهج التربوية العائدة لها.

٥-٨ الأخذ برأي الطلاب والمعلّمين في تحديد مواصفات تكنولوجيا التربية، وإشراكهم بفعاليّة في الأبحاث التي تؤدّي إلى انتاج هذه التكنولوجيا والتحقّق من صلاحيتها وفاعليتها للأغراض المحدّدة.

٥-٩ سد الهوّة التكنولوجيّة بين المعلّمين والطلاب من خلال الإعداد المناسب للمعلّمين قبل الخدمة وتدريبهم المستمر أثناء الخدمة، وعبر منظومات متابعة ودعم فعّالة وفاعلة.

٥-١٠ تأمين تكنولوجيا التربية لجميع المدارس والطلاب، وعدم جعلها وسيلة تفرّق بين ذوي الخلفيّات الاقتصاديّة المختلفة.

٦. التربية مهنة قيّمة

يجب أن تكون التربية، وخصوصاً التعليم من الحضانة وحتّى المرحلة الثانويّة، مهنة ذات تقدير عالٍ يتقدّم لها طلاب الجامعات الكفؤين والملتزمين أعلى معايير الجودة في انتاجيّتهم.

٦-١ المعلّمون والمعلّمات، لا سيّما من يعمل منهم في المراحل المدرسيّة، أي المراحل الممتدّة من الحضانة وحتّى نهاية المرحلة الثانويّة، هم الوسطاء الرئيسيّون لنموّ الطلاب العقلي (ونموّهم الجسدي في بعض الجوانب)،

وهم يحدّدون بالتالي إلى حدّ كبير مدى تنمية الطلاب لقدراتهم المختلفة وبالتالي جودة الحياة التي سينعمون بها في نهاية المطاف وفعاليّة مساهماتهم المستقبليّة في المنتج الوطني والعزّة الوطنيّة.

٦-٢ يجب أن يحظى المعلّمون، لا سيّما في المراحل المدرسيّة، بتقدير عالٍ في المجتمع كشخصيّات قياديّة، وأن يتمّ اختيارهم وإعدادهم كقادة في مؤسّسات عالية الجودة، وأن توفَّر لهم ظروف عمل تجذب أصحاب الكفاءة العالية وتفضي إلى التنمية المهنيّة المستمرّة والتحسين المستمرّ للأداء المهني.

٦-٣ يجب أن تحكم معايير عالية الجودة إعداد المعلّمين وجميع العاملين في الحقل التربوي قبل الخدمة الفعليّة والتنمية المهنيّة المستمرّة أثناء الخدمة، وأن تحكم هكذا معايير خصوصاً إنشاء وإدارة مؤسّسات التعليم العالي التي تقوم بذلك الإعداد وتلك التنمية.

٦-٤ يجب أن يتمتّع المعلّمون بالكفاءة والسلطة الضروريّة لإدارة صفوفهم بما يتناسب وقدرات تلامذتهم واحتياجاتهم واهتماماتهم، ويجب عدم الحطّ من قدرهم من خلال اعتبارهم مجرد أحزمة ناقلة أو قنوات إرسال تنقل المعرفة المعلّبة بطريقة عمياء إلى متلقّين أو مستهلكين غير فاعلين.

٦-٥ يجب أن يتمتع مديرو المدارس بالكفاءة والسلطة لإدارة مدارسهم بحسب ما يرونه مناسبًا مع معلّميهم ومجتمعهم، وأن يقوموا بتقييم المعلّمين وكلّ العاملين في مدارسهم بموضوعيّة وشفافيّة، وتحديد رواتبهم وترقيتهم وفقًا لمعايير وأحكام وطنيّة مشتركة.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٦-٦ إنفاذ قوانين وأحكام وطنيّة تجعل من التربية، لا سيّما التعليم المدرسيّ، مهنة جديرة بالاحترام والتقدير، تجذب أشخاصًا أكفاء ومتفانين بدرجة عالية، وتسمح للإعداد لها فقط للطلاب الجامعيّين المبتدئين الذين يعتمدون الاختصاصات التربويّة كخيار أوّلي لا ثانوي، وللانخراط فيها فقط لخريجين جامعيّين لديهم هكذا اختصاصات.

٦-٧ تطبيق القوانين والأحكام الوطنيّة بالمثل في جميع المؤسّسات التي تُعنى بالإعداد قبل الخدمة والتدريب المهني المستمرّ أثناء الخدمة، والتأكّد من حصول المعلّمين في جميع المراحل المدرسيّة على تعليم عالٍ قبل الخدمة بنفس المستوى والجودة العالية، مع التركيز على التدريب العملي في مدارس لها البنية والادارة الضروريّة لهذا التدريب.

٦-٨ إرساء ثقافة التنمية المهنيّة المستمرّة في جميع مراحل التعليم، من الحضانة وحتّى الجامعة، واعتماد القوانين والأحكام التي تجعل من هذه التنمية شرطاً أساسياً للترقّي وزيادة الراتب.

٦-٩ دمج نقابات المعلّمين الحاليّة في نقابة واحدة لجميع المراحل المدرسيّة تنظّم وترعى جميع المسائل المهنيّة، كما تفعل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرها من النقابات المهنيّة المشابهة، بدءاً من تحديد الأهليّة للانخراط في المهنة، ومروراً بالتدرّج في الخدمة، ووصولاً إلى التقاعد.

٦-١٠ إطلاق يد المعلّمين ومدراء المدارس الكفؤين في أخذ زمام المبادرة في الإصلاح التربوي في جميع النواحي وعلى جميع المستويات، من السياسات والتشريعات التربويّة إلى تصميم المناهج وتطبيقها وتقويمها المستمر وضبطها.

يجب أن يكون التعليم مهنة رفيعة التقدير وعالية المرتّبات تجذب أشخاصًا كفؤين ومتفانين للغاية يتمّ إعدادهم كقادة في مؤسسات عالية الجودة تؤمّن لهم التدريب العملي في مدارس مؤهّلة، وتُؤمّن لهم منظومات إعلام وتواصل ودعم من أجل التنمية المهنيّة المستمرّة والمستدامة أثناء الخدمة.

٧. التربية النظاميّة

يجب تنظيم التربية من جميع النواحي وعلى جميع المستويات من خلال مجموعة من النظم الديناميكيّة التفاعليّة ذات مرتكزات ومفاهيم بنيويّة وعملانيّة غير تقليديّة تلائم القرن الحادي والعشرين.

٧-١ إنّ التربية مشروع إنساني واجتماعي يلبّي احتياجات الأفراد والمجتمعات الذين هم بطبيعتهم نُظم تتفاعل مع بعضها البعض، كما تتفاعل مكوّنات كلّ منها، لخدمة أغراض محدّدة ولتؤدّي إلى نشوء خصائص ووظائف جديدة لا يتمتّع بها أو يقدر عليها أيّ نظام بمفرده دون النظم الأخرى (كما هي الحال مع مكوّنات أيّ نظام).

٧-٢ يجب ألّا تكون التربية مشروعاً استئثارياً تتمّ إدارته عامودياً من رأس الهرم إلى قاعدته، أو بالتحكّم والسيطرة، بل مشروعاً نظامياً، أي مشروع نظام، يوائم طبيعة من وما يخدمه، لا سيما الطلاب الذين هم نظم بطبيعتهم الجزئيّة والكليّة، من الدماغ إلى الشخص الكامل، فيمكّنهم من التفاعل بدون تردّد مع كل من وما يصادفونه بطرق طبيعيّة، نظاميّة، فعّالة وفاعلة.

٧-٣ يجب أن يتمّ تطبيق التربية النظاميّة على يد وكلاء تعلّم نظاميّين (معلّمون، إداريّون، أولياء الأمور، إلخ) في مدارس وجامعات نظاميّة حيث يتفاعل كلّ العاملين، بما في ذلك الطلاب، مع بعضهم البعض ومع مختلف القطاعات في المجتمع، بما في ذلك المدارس والجامعات الأخرى، بهدف تنشئة مواطنين نظاميّين يتحلّون بملامح الـ٤م.

٧-٤ يجب على جميع الأطراف الفاعلة في التربية تقاسم السلطة وتوزيع المسؤوليّة فيما بينهم بوصفهم مكوّنات نظام مركّب وشركاء حقيقيّين في ملكيّة مشروع تربوي يخدم أغراضاً وطنيّة ومحليّة، ويجب أن تتمتّع السلطات المحليّة ووكلاء التعلّم باستقلاليّة نسبيّة في اتخاذ القرارات وتنفيذها في الأمور البيداغوجيّة، والمنهجيّة، والبنيويّة، والتشغيليّة العائدة لمؤسساتهم التربويّة.

٧-٥ يجب أن يتمّ تطبيق التربية النظاميّة ضمن أطر تربويّة نظاميّة تضمن الانسياب والاستمراريّة عبر مراحل التعليم المختلفة، وتوجب التعلّم التجرباتي في إيكولوجيات تعلّم نظاميّة لتطبيق مناهج نظاميّة تقوم على الترابط بين المواد الدراسيّة المختلفة تقليدياً لتدريس نظم ديناميكيّة مرتبطة بسوق العمل ومختلف الجوانب الأخرى للحياة اليوميّة.

ولتحقيق هذه الأمور، لا بدّ من اتخاذ عدّة تدابير إجرائيّة منها:

٧-٦ اعتماد مفاهيم نظاميّة جديدة للنظام التربوي، والمدرسة، والجامعة، والمنهاج، والطالب(ة)، والمعلّم(ة)، والمدير(ة)، وجميع الجهات والكيانات الأخرى المعنيّة بالشأن التربوي؛ مفاهيم تخدم على أفضل وجه الأهداف والتطلّعات الوطنيّة والمحليّة، وتحافظ على التوازن الضروري بينها.

٧-٧ إنفاذ الإدارة النظاميّة الحقيقيّة على مختلف المستويات في النظام التربوي حيث يُمنح جميع الفاعلين، وخصوصاً المعلّمين ومديري المدارس والسلطات المحليّة، الصلاحيّات الواسعة الضروريّة لخدمة إمكانات الطلاب واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وخدمة مجتمعاتهم المحليّة في هذه النواحي، وذلك بالتعاون الوثيق مع بعضهم البعض ومع أولياء الأمور وجميع المعنيّين في هذه المجتمعات.

٧-٨ إرساء منصّات نظاميّة تجمع جميع الجهات الفاعلة بصورة منهجيّة من أجل التعاون في تحقيق مشاريع تستفيد بعقليّة موضوعيّة ونقديّة من أفضل الممارسات الراسخة في العالم، وتضع بتصرف هذه الجهات منظومات تواصل وتبادل للخبرات فعّالة وفاعلة، تؤمّن جميع المعلومات والمعطيات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفاعلة ولتأمين التنمية المستمرّة والمستدامة للأفراد والمؤسسات.

٧-٩ إرساء منظومات محليّة ووطنيّة مستدامة للمتابعة، والتغذية الراجعة، والدعم – وليس مجرد آليّات وبروتوكولات للتفتيش والمساءلة – من أجل التقويم المستمر، والضبط، والتحسين الدائم للممارسات والنواتج التربويّة المختلفة على جميع مستويات النظام التربوي، ومكافأة الجهات الفاعلة والمدارس التي تأتي بممارسات ومبادرات فعّالة، ومبتكرة، وابداعيّة.

٧-١٠ التخلّص من جميع العقبات والدوافع السلبيّة، مثل الأحكام الجامدة والشهادات الوطنيّة التي يستند كلّ منها إلى مجموعة واحدة من الامتحانات الرسميّة، وكلّ ما يحول دون بلوغ التعليم الأصيل الفعّال والتعلّم المجدي المستدام، ودون تنشئة مواطنين نظاميّين ومبدعين عالميّين بحسب مقتضيات القرن الحادي والعشرين.

يجب أن يتمتّع صانعو السياسات وأصحاب القرار بما يكفي من الرؤية والجرأة والكفاءة لتجاوز النظام التربوي الحالي، والتوقّف عن اتخاذ تدابير مرتجلة وهجينة لا أساس لها من الصحّة، وعن استيراد البدع التربويّة بشكل أعمى، وعن التسلّل ببرامج وشهادات أجنبيّة ترتكز على أصول تربويّة تقليديّة ولا تأتي بأيّ قيمة مضافة مهمّة لواقعنا التربوي.

لقد عفّى الزمن على النظام التربوي اللبناني القائم في فلسفته وبنيته وإدارته (التي ليست نظاميّة بأي حال من الأحوال)، وفي المناهج الدراسيّة، والامتحانات والشهادات الرسميّة، ورسالة المدرسة ومرتكزاتها، واعداد المعلّمين وشروط انخراطهم في المهنة، وغيرها من الأمور التي يتعلّق بها النظام المذكور. ولا يمكن إصلاح هذا النظام من خلال الارتجال المستمر لتدابير هجينة لا أساس لها من الصحّة، أو الاستيراد الأعمى لبدع تطلق هنا وهناك في المجتمعات التربويّة، أو التسلل إليه ببرامج وشهادات أجنبيّة ترتكز على أصول تربويّة تقليديّة ولا تأتي بأيّ قيمة مضافة مهمّة لواقعنا التربوي. يجب أن يكون الإصلاح الذي طال انتظاره ثاقباً وحاسماً، وعميقاً وشاملاً، في النواحي البيداغوجيّة والتنظيميّة على حد سواء ليأتي على القدر المرتجى من الأصالة والفاعليّة. وهذا يتطلّب اتخاذ تدابير جذريّة تستند إلى الوقائع المثبتة بالأبحاث الرصينة في جميع النواحي وعلى جميع المستويات.

ليس هناك وصفة سحريّة أو حلّ عالمي واحد لإصلاح التربية بين عشيّة وضحاها. ولكن، بوجود رؤية واضحة وثاقبة، وتخطيط استراتيجي بَعيد النظر، وعزم لا يتزعزع، يمكن صوغ الإصلاح الحقيقي المنشود بصورة واقعيّة، وتنفيذه تدريجياً في وقت معقول وبتكلفة معقولة. وفي هذا السبيل، يجب سنّ التشريعات المناسبة وتنفيذها، وإنشاء هيئات تنظيم ورعاية وضبط ، من أجل ضمان التنفيذ السلس والتحوّل ا تدريجي إلى الحالة النهائيّة المرجوّة. كما يجب تزويد الرأي العام بالمعطيات الضروريّة ، ورفع مستوى وعيه، والتماس دعمه بروح المسؤوليّة الجماعيّة، قبل البدء بالإصلاح وأثناء تحقيقه لتأمين نجاحه. وعلى جميع وسائل الإعلام والمنظّمات المعنيّة المشاركة بصدق وإخلاص في هذه الحملة من خلال عناصر مختصّة، كفؤة ومتفانية. إن مستقبل أولادنا، ورفاهيّة جميع سكاننا، وفجر الأمّة الحقيقيّة التي كنا وما زلنا نتوق إليها، على المحكّ.

كلّ ذلك يتطلّب صانعي سياسات وأصحاب قرار يتمتّعون بالرؤية والجرأة والكفاءة لإحداث إصلاح أصيل وحقيقي للتربية وفق خارطة طريق واقعيّة وآمنة ومضمونة النتائج، ولتخطّي جميع العقبات التي قد تعترض المسار، لا سيّما المصالح الضيّقة لأولئك الذين يستفيدون من النظام الحالي وإحجام المربّين والتربويّين التقليديّين عن الابتعاد عن مساراتهم التلقائيّة وعن الفسحات التي ألفوا الراحة فيها.

كلّ ذلك يتطلّب من الذين يرفعون شعار "بالتربية نبني" أن يرتقوا إلى مستوى شعارهم.

يجب أن تسود ثقافة النظاميّة والتفوّق في المجتمع، مع الثقة المتبادلة والمسؤولية الموزّعة بين جميع المعنيّين بالشأن التربوي، ليأتي الاصلاح التربوي المنشود أصيلاً وحقيقيّاً ونظاميّاً، و أن تُعطى المدارس والسلطات المحليّة ما يكفي من الصلاحيّات والاستقلاليّة لتتمكّن من خدمة التلامذة والمجتمعات المحليّة والوطن على أفضل ما يكون.